مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 03 العدد 06- ديسمبر2020

دور الوكيل الجمركي في تسهيل التجارة الخارجية

The Role of the Customs Broker in Facilitating Foreign Trade

قندوز عائشة*[1] علاوي صفية[2]

[1] جامعة عمار ثليجي الأغواط، (الجزائر)، Gaicha.univ.436@gmail.com

مخبر الانتماء: دراسات التنمية الاقتصادية

[2] جامعة عمار ثليجي الأغواط، (الجزائر)، Sofia.univ.83@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/08/07 تاريخ القبول: 2020/11/05

ملخص:

يتصدى هذا البحث لدراسة الإطار النظري للوكيل الجمركي ودوره في تسهيل التجارة الخارجية حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتعريف الوكيل الجمركي، ومهامه، ودوره في استيفاء كل الإجراءات المتعلقة بانتقال السلع بين الدول، المتمثلة في التخليص الجمركي وما يسبقه وما يتبعه من خطوات إدارية، ودوره في تسهيل التجارة الخارجية ومنه ضرورة الاستعانة بخدماته، تنظيم مهامه، وضمان حقوقه، بالإضافة إلى محاولة تفعيل دوره أكثر باستخدام أحدث تكنولوجيا الاتصال والرقمنة لإخراجه من الدور التقليدي للوكيل الجمركي إلى دور أكثر فعالية وسرعة في التنفيذ.

الكلمات المفتاحية: تجارة خارجية؛ وكيل جمركي؛ تسهيلات جمركية؛ جمارك.

تصنيف JEL: F29؛F19؛E6.

Abstract:

This research addresses the study of the theoretical framework of the customs broker and its role in facilitating foreign trade where he used the descriptive analytical approach to define the customs broker and his duties and his role in fulfilling all procedures related to the movement of goods between countries, it is customs clearance, its predecessors and administrative steps, and its role in facilitating foreign trade and then the necessity of using his services, organizing his tasks, and guaranteeing his rights. In addition to trying to activate its role more using the latest communication technology and digitization to get it out of the traditional role of the customs broker to a more effective and speedy role in implementation.

Key words: foreign trade, customs broker, customs facilities, customs.

JEL classification codes :E6 ;F19 ;F29.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة

يحتل قطاع التجارة الخارجية مكانة مهمة في الاقتصاد أي دولة نظرا لما له من دور في جلب العملة الصعبة، حيث أن دول العالم تولي أهمية بالغة لهذا القطاع البناء والمبادلات التجارية ضرورة حتمية لا يمكن لأي دولة الاستغناء عنها وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام .

والجزائر كغيرها من الدول، تسعى إلى النهوض بهذا القطاع و ترقيته وإزالة كل المعوقات التي من شأنها عرقلة سير العمليات التجارية من انتقال السلع عبر الحدود بين الدول، ولذا كان لزاما على السلطات الجزائر التركيز على جانب الخدمات اللوجستية المرافقة للمبادلات التجارية من نقل، تأمين، وجمركة، وذلك بإنشاء هيئات مختصة، ووضع قوانين وتشريعات تخدم التجارة الخارجية وتسهل عمليات انسياب السلع دخولا وخروجا، والتخليص الجمركي باعتباره من المراحل المهمة في تسيير مرور السلع ونظرا للتعقيدات التي تعتري هذه المرحلة فإن المصدر أو المستورد عادة يستعين بطرف آخر في القيام مقامه ونيابة عنه أمام هيئة الجمارك، وتولي جميع إجراءات العملية التجارية الخارجية من شروطها والمستندات اللازمة، إلى وسيلة النقل المناسبة لشحن البضاعة ...إلخ ومن هنا ارتأينا في هذه الورقة البحثية أن نعرف الوكيل الجمركي، مهامه، صفته القانونية، ودوره في تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر

ومن أجل ذلك طرحنا السؤال التالية:

–ما هو الوكيل الجمركي وما دوره في التجارة الخارجية ؟

و انبثقت عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو الوكيل الجمركي ؟
- ما هي الصفة القانونية للوكيل الجمركي ؟
- ما دور الوكيل الجمركي في التجارة الخارجية ؟

و للإجابة على هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات التالية:

- الوكيل الجمركي هو الوسيط الذي يقوم مقام المصدر أو المستورد في التخليص الجمركي؛
- الوكيل الجمركي هو شخص طبيعي أو معنوي معتمد من طرف الجمارك؛
- يقوم الوكيل الجمركي بدور هام في تسهيل إجراءات التجارة الخارجية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إلقاء الضوء على أحد أطراف التخليص الجمركي في التجارة الخارجية ومعرفة مهامه ودوره في تسهيل المبادلات التجارية وتقليص المدة الزمنية التي تستغرقها الإجراءات الجمركية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى

- التطرق إلى الإطار النظري للوكيل الجمركي؛
- معرفة الصفة القانونية للوكيل الجمركي ومهامه في التجارة الخارجية؛
- الوقوف على دور الوكيل الجمركي في تسهيل التجارة الخارجية.

وفي هذا البحث سيتم تسليط الضوء على النقاط التالية :

1. الإطار التعريفي للوكيل الجمركي؛
2. دور الوكيل الجمركي في تسهيل التجارة الخارجية.

2. الإطار التعريفي للوكيل الجمركي

أصبحت الانظمة الجمركية اليوم على مستوي أغلب دول العالم أنظمة موحدة وذلك بعد اتفاقية الجات الشهيرة والتي كانت النتيجة لإنشاء منظمة التجارة العالمية التي هدفت الي توحيد التعريفة والانظمة الجمركية على مستوي العالم.

إن الاستيراد والتصدير يتشابهان من حيث الانظمة والقوانين في غالبية دول العالم مما يعني إنك لو درست الانظمة الجمركية في بلدك يؤهلك ذلك للعمل بهذا المجال في أي دولة في العالم.

أما عملية التخليص الجمركي فهي عملية مستندية في المقام الأول في الاستيراد أو التصدير على حد سواء والمستندات تتشابه كثيرا في التخليص الجمركي للصادر والوارد.

1.2 تعريف الوكيل الجمركي

وظيفة الوسيط الجمركي هو تخليص البضائع في الجمرك للتصدير أو للاستيراد. وهذا يتطلب إعداد المستندات، وحساب الضريبة الجمركية للبضاعة، كما أنه يقوم بدفع نصف الضريبة الجمركية للبضاعة مقدما، ويسهل الاتصال بين المستورد والمورد ومصلحة الضرائب. (لا يصح الخلط بين الوكلاء الجمرك customs brokers وبين أعوان الجمرك " Customs agents) تُعرِف اتفاقية "كيوتو" المعدلة وسطاء الجمارك بأنهم "طرف ثالث"، وهي تعني أي شخص ممن يتعاملون مباشرة

مع الجمارك لمصلحة أي شخص آخر، أو بالإنابة عنه حيث يتعلق الأمر باستيراد سلع، أو تصديرها، أو نقلها، أو تخزينها.

اتفاقية "كيوتو" المعدلة هي الاتفاقية الجمركية الرئيسة لتيسير التجارة وتهدف اتفاقية كيوتو المعدلة إلى تيسير التجارية عن طريق توحيد الإجراءات والممارسات الجمركية وتبسيطها؛ (بروتوكول تعديل الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية (اتفاقية كيوتو ، 2000)بالنسبة للجزائر صادقت على النص الأول لاتفاقية "كيوتو" الصادر في 1974 في سنة 1976 (revised-kyoto-convention), 1976 .أما اتفاقية " كيوتو" المعدلة صادقت عليها الجزائر بتاريخ23 ديسمبر2000. ,(Journal Officiel 7 janvier 2001) وبعض الوسطاء يتخصص في نوع معين من البضائع أو تخليص حمولة السفن الكبيرة. ويوجد مخلصي الجمارك في الموانئ وفي المطارات المتصلة بالعالم الخارجي. كما يقوم الوسيط الجمركي باستعدادات النقل الداخلي للبضائع بعد تخليصها من الجمرك، ويكون لهم اتصال بشركات النقل وغيرها؛ من التعريفات السابقة نخلص إلى أن الوكيل الجمركي هو بمثابة نائب يقوم مقام المُصدر أو المستورد في عملية البيع أو الشراء الدولية في كل إجراءاتها، قد يكون شخص طبيعي أو شخص معنوي ، وله مسؤولية مدنية وجنائية أمام القانون و تعرفه إدارة الجمارك الجزائرية بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي تتمثل مهنته في إتمام الإجراءات الجمركية المتعلقة باستيراد أو تصدير البضائع و ذلك لصالح الغير. تتم هذه العملية على كامل التراب الوطني، يمكن للناقل المرخص أن يتم الإجراءات الجمركية الخاصة بالبضائع التي ينقلها في الحالات التالية:

•غياب مالك البضائع الذي تحصّل على الترخيص بالجمركة؛

•غياب الوكيل لدى الجمارك في المقاطعة التي يتبع لها مكتب الجمارك الحدودي.

2.2 الصفة القانونية للوكيل الجمركي

كثير من الدول لها نظم تشترط أن يستعين المستوردون والمصدرون بوسيط جمركي مهني ومرخص له في تعاملهم مع المسائل الجمركية. وتبرّر إدارات الجمارك وجود مثل هذه النظم بأنها تضمن الامتثال للمقتضيات الرسمية، غير أن هذا الاستخدام الإلزامي للوكلاء والوسطاء يزيد من كلفة المعاملات التجارية.

وفقا لنص المعيار 8 (1) من اتفاقية "كيوتو" المعدلة (revised-kyoto-convention)، كون للمستوردين، والمصدرين، وأي شخص معني آخر خيار التعامل مع الجمارك مباشرة، أو تعيين طرف ثالث للتعامل نيابة عنهم. وستنشأ عن حرية الاختيار بيئة أعمال صحية حيث تؤدي المنافسة

إلى خدمة عادلة مما يساعد على خفض تكاليف المبادلات التجارية الدولية. ووفقا للمعيار 8 (3)، لا ينبغي أن يُعامل الأشخاص الذين يقررون إدارة أعمالهم بأنفسهم بأقل مما يعامل به الذين ينوب عنهم وكيل، أو وسيط جمركي.

يخضع الوكيل الجمركي إلى القواعد العامة لعقد الوكالة المنصوص عليه في القانون المدني، لذلك فإن كل التصرفات الصادرة عن موكليه طيلة مدة توكيلهم، والتي تكون بمناسبة تنفيذ التزامات الوكيل المعتمد لدى الجمارك يتحملها هذا الأخير، وتخضع للقواعد العامة لمسؤولية المتبوع المنصوص عليها في المادة 136 من القانون المدني؛

إن المشرع الجزائري يحمل الوكلاء المعتمدين لدى الجمارك المسؤولية المدنية عن أعمالهم الشخصية ولو كانت مبنية على تصريحات وتوجيهات صاحب البضاعة التي يتولى الوكيل المعتمد لدى الجمارك تقديم بياناتها والتصريح بها أمام إدارة الجمارك وبالتالي تتم مساءلتهم عن الاختلالات الناتجة عن ذلك وعن أعمال تابعيهم وذلك بافتراض أن الوكيل المعتمد لدى الجمارك له سلطة التحقق من المعلومات التي يدلي بها له أصحاب البضائع محل التصريح، كما له سلطة على التابعين له تخول له حق الرقابة والتحقق من أعمالهم، والواضح أن سبب تحميل المشرع الجزائري للمسؤولية المدنية كاملة للوكيل المعتمد لدى الجمارك يكمن في طبيعة عمله المبني على الالتزام بتحقيق نتيجة وليس مجرد بذل عناية. (مفتاح، 116-133)

كما خص المشرع الجزائري تنظيم عمل الوكيل المعتمد لدى الجمارك بنصوص مختلفة تضمنت جلها قواعد آمرة تترتب على مخالفتها قيام المسؤولية بشقيها المدني والجزائي.

3.2 مهام الوكيل الجمركي

يضطلع الوكيل الجمركي بحكم طبيعة عمله بمهام ينوب فيها عن موكله سواء كان فرد أو مجموعة، أو كان شركة في الأعمال المتعلقة بالإدارة الجمركية والتخليص الجمركي.

تتمثل مهامه فيما يلي:

أ- شراء وبيع البضائع، نيابة عن الأفراد والشركات والحكومات؛

ب- إعداد الوثائق والنماذج الأخرى نيابة عن عملائها وفقا للوائح والقوانين والإجراءات الرسمية بما في ذلك الجمركية؛

ت- يوقع الوثائق، نيابة عن العملاء، باستخدام توكيل قانوني؛

ج- يضمن دفع رسوم الدخول والتخزين ونقل البضائع وإيصالات البضائع الخاضعة للضريبة؛

ح- إذا لزم الأمر، يوضح للعملاء نسب الرسوم الجمركية وتعريفات المواد المختلفة؛

خ- إخطار العملاء بقيود الاستيراد والتصدير والتعريفات الجمركية وخطابات الاعتماد والتأمين وغيرها من المتطلبات؛ (Hyeans, 2013)

د- تمثيل العملاء، إن لزم الأمر، أمام المحاكم الإدارية أو في المفاوضات مع المسؤولين الحكوميين الآخرين.

كما ذكرنا فيما سبق تنص المادة 78 من قانون الجمارك على أنه يجب التصريح بالبضائع المستوردة أو المصدرة بصفة مفصلة من طرف مالكيها المتحصلين على رخصة الجمركة أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين بصفة وكيل لدى الجمارك. (قانون الجمارك، 2018)

4.2 التزامات الوكيل أمام الجمارك

لقد نصت المواد 78 و78 مكرر و78 مكرر 1 من قانون الجمارك المرسوم التنفيذي رقم 10-288 المؤرخ في 14 نوفمبر 2010 المتعلق بالأشخاص المؤهلين للتصريح المفصل بالبضائع، وتنظيم عمل الوكيل الجمركي ،حيث يجب أن يثبت الوكيل لدى الجمارك في أجل أقصاه ستة (06) أشهر بعد الحصول على الاعتماد:

- امتلاك أو استئجار محل لمدة لا تقل عن ثلاث (03) سنوات وبمساحة لا تقل عن 30 م² ويتوفر على جميع أشكال التهيئة و الوسائل الضرورية؛
- تسجيله في السجل التجاري؛
- تسجيله لدى المصالح الجبائية؛
- انضمامه إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء؛
- إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة 16 من المرسوم المذكور أعلاه.

يتعين على الوكيل الحصول على خط اتصال عن بعد بنظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك "SIGAD"

يجب عليه أيضا:

* أن يحرر بنفسه التصاريح و أن يوقّعها بصفته مصرّحا و أن يقدّم البضائع للفحص. يمكن للوكيل لدى الجمارك أن يوكّل موظّفيه للتصرف باسمه و يتعيّن عليه إعلام المديرية العامة للجمارك بالأشخاص الذين يوكّلهم للتصرف باسمه.

* قبل المباشرة في نشاطه، أن يودع كفالة شخصية وتضامنية يعتمدها قابض الجمارك التابع له مقره الاجتماعي. يحدد مبلغ هذه الكفالة:

– بخمسمائة ألف دينار جزائري (500.000 دج) بالنسبة للأشخاص الطبيعيين؛

– مليوني دينار جزائري (2.000.000 دج) بالنسبة للأشخاص المعنويين.

الجدير بالذكر أنه:

• يمنع منعا باتا على الوكلاء لدى الجمارك تحرير التصريحات وإعطاؤها لمالكي البضائع لتوقيعها؛

• يجب إعلام المديرية العامة للجمارك بكل التعديلات في العقود التأسيسية للأشخاص المعنويين المعتمدين كوكلاء لدى الجمارك أو كل تعديل في تشكيل هيئاتهم التسييرية في أجل قدره ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ التبليغ بالتعديل؛

• يجب الاحتفاظ بسجلات مرقّمة و مؤشر عليها لدى المحكمة المختصة إقليميا و الاحتفاظ بالوثائق المتعلقة بكل عملية.

4. دور الوكيل الجمركي في تسهيل التجارة الخارجية

تصب بنود اتفاقية في وعاء واحد يتمثل في تحقيق تنمية التجارة من خلال تبسيط وتنسيق الإجراءات والممارسات الجمركية، وتعزيز التعاون الدولي، بالإضافة إلى جذب الاستثمار، وذلك عبر تطبيق الإجراءات والمعايير الدولية التي تتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية.

1.4 التسهيلات الجمركية للتجارة الخارجية

يُقصد بالتسهيلات الجمركية تبسيط وتخفيض، الإجراءات والمتطلبات الخاصة بالمستندات التي تطبقها الجهات والهيئات الحكومية ذات الصلة بحركة الاستيراد والتصدير، والتوافق مع الإجراءات والمعايير الدولية، والحد من المعوقات غير التعريفية التي تواجه الحركة التجارية كما عرفت منظمة التجارة العالمية تسهيل التجارة بأنه "تبسيط وتوحيد (تنميط) إجراءات التجارة الدولية مع أن إجراءات التجارة " هي جميع الأنشطة والعمليات التي من شأنها جمع وتقديم والتواصل ومعالجة البيانات لحركة السلع في التجارة الدولي. (Nations unies, 2003)

أ. – أسباب التوجه نحو تسهيل التجارة:

هناك العديد من العوامل التي تزيد من الحاجة الى تسهيل التجارة أهمها ما يلي :

* الزيادة المتسارعة في حجم التجارة الدولية؛

* زيادة مستوى تكنولوجيا المعلومات والذي يؤدي إلى تحسين خدمات سلسلة الإمداد؛

* الزيادة السريعة في اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الاطراف التي قلصت من القيود الجمركية؛

* التغير الكبير في طبيعة السلع المتاجر بها دوليا من سلع تامة الصنع إلى سلع نصف مصنعة يتم تجميعا في عدة أقطار.

ب- فوائد تسهيل التجارة:

سيوفر تسهيل التجارة فوائد ملموسة على كل أعضاء منظمة التجارة العالمية. تشير الدارسات التي أجريت ان التكلفة الاجمالية للإجراءات التجارية قد تصل الى 4-5 بالمائة من التكلفة الاجمالية للصفقة. اي ما يعادل تقريبا متوسط مستوى التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة . وعندما يتم تقسيمها الى النصف يعني، مما يوفر حوالي 300 مليار €؛

إذا كان من المفيد لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية تسهيل التجارة. كذلك في غاية الاهمية بالنسبة للبلدان النامية. حيث نجد أن المؤسسات الصغيرة في هذه الدول تأثرت بالتكاليف الزائدة الناتجة عن الصفقات التجارية. كما تدفع هذه البلدان ثمن الإجراءات المعقدة من خلال عزوف الاستثمار الأجنبي عنها. هذه المشاكل في الاستيراد والتصدير لها أثر سلبي على المؤسسات. وهذه البلدان هي الاكثر تضررا نتاج عن التهرب والغش الضريبي مما ينعكس سلبا على إيرادات الدولة. (حليس، 2017)

وفي الجزائر تشمل هذه التسهيلات كل من:

- الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية : فالأصل في التعريفة الجمركية هي كونها رسوم تفرض على السلع الداخلة أو الخارجة من البلاد لكن الاستثناء هو تخفيض هذه الرسوم و في بعض الأحيان إلغاءها، من أجل تحقيق المصالح العامة للدولة كما هو الحال في ترقية الصادرات خارج المحروقات ، بهدف إيجاد مورد جديد بالعملة الصعبة . هذا وقد تم الاتفاق في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي على عدم تطبيق أي حق جمركي جديد من الطرفين أو أي رسم ذي اثر مماثل على المبادلات بين الطرفين عند التصدير، أو أن يتم الرفع من قيمة تلك السارية ابتداء من شهر سبتمبر 2005 تاريخ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ؛

- تسهيلات في المراقبة الجمركية: حيث تتولى إدارة الجمارك إجراء الفحص الجوهري بهدف مراقبة تدفق السلع والبضائع باعتبار الجمارك ممر عبورها، وبالتالي السماح او غلق العبور على البضائع المشكوك فيها، فإذا لم يتمكن المصادر من تقديم التصريح المفصل فلتسهيل العبور يمكنه تقديم التصريح البسيط في حالة القبول المؤقت للسلع الموجهة لإعادة التصدير على حالها؛

- الاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية : كانت للأنظمة الجمركية الدور الفعال في توفير شروط ملائمة للمتعاملين الاقتصاديين المواجهة المنافسة الأجنبية والتصدير للأسواق الخارجية مع

التقليل من المعوقات الجمركية فيما يخص الآجال ، وهو ما تبناه المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 10 / 93 المتضمن تعديل قانون الجمارك، حيث تمكن هذه الأنظمة من تخزين البضائع وتحويلها واستعمالها أو تنقلها بتوقيف الحقوق الجمركية و الرسوم الداخلية الاستهلاك وكذلك الحقوق والرسوم الجمركية الأخرى، وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي الخاضع لها وذلك حسب نص المادة 115 مكرر من القانون رقم 10/ 98 وهي موجهة خصيصا لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية كالتصدير خارج قطاع المحروقات، عن طريق استعمال مجموعة من الميكانيزمات تتنوع إلى الوقف أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية مع منح مسبق لمزايا جبائية ومالية متعلقة بالتصدير". (بومعزة، 2017)

– إنشاء شهادة المصدر: وذلك لبعض المنتجات المصدرة بداية من 1999 والمتمثلة في التمور، الجلود، نفايات الحديد والصلب والفلين الخام ، وتشترط إدارة الجمارك الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة وذلك حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعبات الملاحظة في كيفية تقديم هذه المنتوجات في الأسواق الدولية سواء من حيث التغليف أو التعبئة أو الأسعار.

2.4 إجراءات جمركة البضائع

وإجراءات الجمركة بصفة عامة يقصد بها كافة العمليات التي يجب إجراؤها من قبل الأشخاص المعنيين. ومن قبل الجمارك بغية تطبيق قانون الجمارك.

ويعرف التخليص الجمركي أنه "العملية التي يقوم بها شخص المخلص للتخليص على المادة مهما كان شكلها أو نوعها، لإخراج تلك المادة من مستودعات أو يد الجمارك بصورة شرعية. وبعد استيفاء الرسوم المقررة عليها وتكون هذه المادة من المواد المسموح بإدخالها البلاد". (خالد وعلي، 2009)

إن عملية التخليص الجمركي هي عملية مستندية في المقام الأول في الاستيراد أو التصدير على حد سواء والمستندات تتشابه كثيرا في التخليص الجمركي للصادر وللوارد، وقد ركز المفهوم الحديث للجمارك على النقاط التالية: (القصاص، 2006)

1. خدمة الاقتصاد (تسهيل التجارة)؛
2. خدمة المواطن (مبدأ الشراكة والمسؤولية الاجتماعية)؛
3. توفير المعلومات لبناء السياسات الاقتصادية الصائبة.

3.4 شروط التخليص الجمركي

بعد إتمام صفقة الشراء والشحن بنجاح لابد من وجود هذه المستندات لتخليص الشحنة عند وصولها وهذه المستندات تعتمد بشكل أكبر على المورد الذي اشتُرِيت منه البضائع وبعضها يعتمد على المستورد ولقد حُصرت مبدئيا المستندات اللازمة في عمليات التخليص الجمركي في الأوراق التالية : (جاسم، 2013) الفاتورة الأولية: وتحتوي عادة على اسم العميل المرسل إليه البضاعة، البلد المصدر إليها، الكمية، الصنف، السعر، القيمة الإجمالية، نوع العملة، طريقة الشحن ...إلخ؛

- قائمة التعبئة: وهي عبارة عن كشف تفصيلي عن أرقام الطرود وصفتها وكميات البضائع المعبأة في كل طرد والأوزان القائمة والمصداقية؛
- شهادة صحية: تصدر عن الحجر الصحي بعد التحقق من أنها مطابقة لشروط التصدير في دولة المصدر؛
- إذن الشحن : يصدر عن التوكيل الملاحي ويعتبر بمثابة أمر باستلام البضائع المطلوب شحنها؛
- شهادة المنشأ: يوضح فيها البلد الذي صدرت منه البضائع؛
- بوليصة الشحن: تعتبر بمثابة إيصال بإصدار فاتورة تجارية و قائمة التعبئة؛
- الفاتورة التجارية: يقوم بإصدارها المصدر حيث تقدم نسخة منها إلى الشاحن، أما النسخة الأصلية فتقدم إلى الهيئات القنصلية مرفقة مع شهادات المنشأ للمصادقة عليها .

بالإضافة إلى مستندات أخرى كشهادة المعاينة والخطابات الختامية بين طرفي عملية التبادل التجاري.

أما الوكيل الجمركي لدى الجمارك الجزائرية فيشترط في ملف التخليص الجمركي الوثائق التالية:

• فاتورة تم توطينها لدى بنك معتمد في الجزائر؛

• نسخة عن السجل التجاري الخاضع للقانون الجزائري؛

• نسخة عن البطاقة الجبائية الصادرة عن المصالح الجبائية المختصة إقليميا؛

• أي وثيقة أخرى مستلزمة كإجراء إداري خاص أو من أجل الاستفادة من مزايا جبائية متعلقة بالأنظمة المميزة.(http://www.douane.gov.dz)

4.4 العراقيل المرتبطة بالتخليص الجمركي

تكون من خلال التعقيد في فرض الرسوم الجمركية وعدم شفافيتها؛ مشاكل التقييم الجمركي وعدم وضوحها كما أشرنا اليه سابقا؛ طول زمن الافراج ومكوث البضائع لزمن كبير في

المستودعات؛ نقص التسهيلات الجمركية المرتبطة بالأخطاء التي قد تحدث أثناء عملية الجمركة والظروف العارضة التي تفرض على أطراف عملية التخليص مثل الظروف السياسية والمناخية؛ وتتمثل المشاكل المرتبطة بالتخليص الجمركي في ما يلي:

تقديم البيانات الجمركية الغير صحيحة لا تتوافق مع الحالة الحقيقية للبضائع:

يقع الكثير من المصدرين والمستوردين في الكثير من المشكلات الناتجة عن وجود بيانات وصفية غير دقيقة عن الشحنة وهذا يؤدي الى تعطيل التخليص الجمركي في السعودية، وتتضمن أمثلة تلك الإقرارات والبيانات الجمركية غير الصحيحة التقييم الخاطئ للبضائع أو وصفًا غير صحيح للبضائع.

وهو أمر ضروري لكل من المصدرين والمستوردين، فإذا كان هذا الرقم مفقودًا لا يمكن إكمال عملية التخليص الجمركي بصورة كاملة، بشكل عام ترجع المستندات الجمركية غير الصحيحة إلى نقص المعرفة والخبرة من القائمين علي انجاز تلك المستندات عند قيامهم باستكمال المستندات التجارية للشحنات، فمن الضروري جدا التأكد دائما من الحصول على جميع المعلومات المطلوبة للإقرار الجمركي (unctad ، 2006)

ب–مشكلة الترخيص والشهادات الغير صحيحة:

في حالة سوق جديد في هذه الحالة يقوم المصدر بتصنيع البضائع واعداد المستندات المعتادة ويبدا في إجراءات شحن البضائع بالفعل.

وبعد وصول الشحنة الي الموانئ تظهر هنا المشكلة الكبرى وهي اعداد تراخيص التصدير بصورة غير كاملة أو غير الصحيحة او غير معتمدة في بلد الاستيراد، وقد تسبب عدم وجود شهادة المنشأ في تأخير الشحنة أيضا، وعند حدوث تلك المشاكل يتم جمع البضائع بواسطة وكيل الشحن، لكن لا يمكنها المضي قدمًا إذا لم يقم أحد بالتحقق مما إذا كانت هناك حاجة إلى ترخيص تصدير ويجب ان يكون لديه الخبرة اللازمة للتحقق من ذلك.

وبفعل هذا يمكن للبضائع البقاء في مستودع وكيل الشحن لبضعة أسابيع أثناء التحقق من ذلك وفي ظل هذا لا يمكن للمصدر إصدار فاتورة للعميل حيث انه سيتعين عليك توضيح المشاكل المتسببة في التأخير للمستورد، وذلك قد يعرضه الي سوء سمعته في هذا السوق الجديد بفعل عدم وجود ترخيص التصدير الصحيح، ومن ناحية اخري لا يستطيع وكيل الشحن أو وكيل التخليص الجمركي إعداد أو إرسال بيان التصدير الخاص بالمصدر.

ج-الأوراق والمستندات والوثائق غير الصحيحة:

يمكن أن يسبب العمل الورقي غير الدقيق الي حدوث أخطاء في المستندات الخاصة بالشحنات، حتى التفاصيل البسيطة في المستندات والوثائق قد تتسبب في حدوث العديد من المشاكل التي تؤدي الي حدوث تأخيرا كبيرا للشحنة، والأسوأ من ذلك أن هذا قد يؤدي إلى فقدان عميل قد لا يكون مستعدًا للانتظار حتى يتم حل المشكلة.

فعندما يحتاج عمل ما ان يستورد شحنة بضائع من مورد معين ولكن هذا العميل لا يمتلك الكثير من الوقت لانتظار تلك الشحنة ونتيجة لذلك يقوم المورد بشحن البضائع المطلوبة بسرعة وبعد وصولها الي ميناء الوجهة يتم اكتشاف ان المستندات الخاصة بتلك الشحنة تحتوي علي العديد من الأخطاء التي ستؤدي الي جعل الشحنة تتوقف بعض الوقت.

في تلك الحالة سيقوم العميل بالبحث عن أي فرصة اخري نظرا لضيق وقته، والمتضرر الوحيد في تلك الحالة هو المصدر نظرا لتكاليف الشحن المدفوعة بالإضافة الي ضياع فرصة المبيعات شبه المؤكدة، والسبب في ذلك هو الأخطاء الغير مقصودة في مستندات الشحنة.

د-المواسم والعطلات الرسمية:

قد يتم التعرض الي تلك المشكلات خلال الأعياد المحلية والدولية في بعض المناطق مثل أعياد الميلاد وراس السنة الميلادية الحادثة في بعض المناطق من أوروبا وامريكا بالإضافة الي احداث السنة الصينية الجديدة المؤثرة بشكل كبير علي الاعمال التجارية الدولية المرتبطة بالصين.

قد تؤثر هذه الفترات بشكل كبير على جداول الشحن خلال شهري يناير وفبراير، بالإضافة إلى ذلك يضع يوم الجمعة السوداء في نوفمبر ضغطًا كبيرا على شركات النقل والشحن والتوصيل بشكل عام، ونظرا الي حدوث تلك التأخيرات بسبب المواسم والعطلات الرسمية، فقد يؤدي ذلك بالتبعية الي ظهور العديد من المشكلات في إجراءات التخليص الجمركي لتلك الشحنات نظرا لحدوث بعض التغيرات في مواعيد الوصول ومواعيد الشحن في المستندات المرفقة بالشحنة.

هـ-التقلبات والاضطرابات المناخية والسياسية في العالم:

تعتبر الاضطرابات والتقلبات المناخية واحدة من اكثر المشكلات والعوامل الطبيعية المؤثرة بشكل كبير علي عمليات شحن البضائع وبالتالي علي أعمال تخليصها جمركيا، فإذا كنت

تقوم باستخدام الشحن البحري لنقل بضائعك، فسيكون الطقس عاملا قويا للتأخير المحتمل لتلك الشحنة، فالموانئ الموجودة في أقصى الشرق مثل شنغهاي تكون عرضة للكثير من الأعاصير؛

وعلى الرغم من البنية القوية لسفن الشحن والترتيب المنظم للحاويات بداخلها وعلي سطحها إلا أنه قد يكون من الخطر للغاية أن تبحر سفينة في أوقات هبوب الأعاصير والأجواء المناخية السيئة، ولذلك يجب التخطيط لشحناتك في ضوء أنماط الطقس الموسمية بصورة دقيقة.

بالإضافة إلى ذلك يجب مراقبة حالات الخلافات السياسية في حالة تصاعدها حيث تتميز تلك المواقف بأنها متقلبة جدا، مما قد يتسبب في حدوث الإضرابات التي قد تؤثر علي العمل التجاري، حيث يتم في تلجأ الحكومات في أسوء الأحوال الى إغلاق الموانئ.

بالإضافة إلى المشكلات التقنية التي تحصل خلال تفريغ شحن البضائع وتتمثل في:

– التأخر في تفريغ الحاويات، ما يترتب عليه تكاليف تثير خلافا بين التاجر والمخلص؛

– ازدواجية رسوم الفحص نتيجة إعادة الفحص بالمختبرات المحلية بعد فحصها في الخارج؛

– تحصيل الجمركي لرسوم التفريغ عن جميع الحاويات، بينما لا يفرغ سوى عدد محدود منها؛

– رفض العينات من قبل المراقبين الجمركيين بناء على تقارير المختبرات؛

– تباين نتائج الفحص للبضائع نفسها بين المختبرات يظهر خللا في الالتزام بمواصفات محددة؛

– معاينة هيئة الغذاء والدواء لا تبدأ إلا بعد انتهاء معاينة المراقب الجمركي، ما يضيع الوقت؛

– اقتطاع جزء من التأمين على الحاويات من قبل جهات خارجية يتعامل معها الوكيل الملاحي (unctad، 2006)

5. خاتمة

بسبب اتساع النشاط التجاري أصبح من الصعب إدارته من الدولة بصورة مباشرة، لذلك أتى مفهوم المخلِص الجمركي وهو الوسيط الذي يعمل في مجال التخليص الجمركي الذي يقدم خدمات جمركية غير مباشرة للمواطنين الأفراد أو الشركات ويشمل ذلك القطاع العام والخاص. يقوم الوسيط

الجمركي بمساعدة المستورد بشأن البلد المصدرة للبضائع، ويعرفه بشروط الاستيراد منها وإعداد المستندات الخاصة بشحنة ما والشروط الرسمية المتعلقة بها. ومعرفة المخلص الجمركي بتلك الشروط والتعليمات يوفر وقتا طويلا حتى خروجها من الجمرك ويتفادى الحجز عليها؛ كما يساعد الوكيل الجمركي المصدر في معرفة حاجة الأسواق الخارجية ، ويعرفه بشروط التصدير وحيثياته والمستندات اللازمة المتعلقة بالبيع، الشحن، التخليص الجمركي بما فيها حساب الضريبة على الصادرات والقيام مقامه في كل تلك المراحل وهنا تكمن أهمية الوكيل الجمركي نظرا للدور الكبير في تيسير عمليات التبادل التجاري سواء للمصدر أو للمستورد؛ ولقد أصبح من الأنسب والأوفر للمال والوقت أن يستعين طرفي التجارة الخارجية بطرف ثالث لتسريع المعاملات تطبيقا لما جاء في اتفاقية "كيوتو" لتسهيل التجارة الدولية.

من خلال الدراسة النظرية لموضوع الوكيل الجمركي والدور الذي يلعبه في تسهيل التجارة الخارجية، نقدم بعض **الاقتراحات** المتمثلة في:

- يجب الاهتمام بتنظيم مهام الوكيل، وإعطائه مساحة للقيام بعمله بأكثر فعالية؛
- تكوين الوكلاء الجمركيين في تقنيات العمل الحديثة واستخدام التكنولوجيا لتسهيل مهامهم؛
- إن القانون المنظم لمهنتهم لم يكن هو الآخر سالما من الانتقادات كونه اهتم بالتزامات الوكيل المعتمد لدى الجمارك ولم يميزه عن غيره من الأشخاص الذين سمح لهم المشرع بالقيام بالتصريح المفصل بالبضائع لدى الجمارك (مالك البضاعة والناقل المرخص له)، هذا ما يشكل إجحافا في حقه لاسيما وأنه شخص مهني لا مصلحة له في ارتكاب الجرائم التي قد تؤدي إلى سحب قرار اعتماده أو متابعته جزائيا؛
- استحداث تعديلات في التشريعات تضمن حقوق الوكيل المعتمد لدى الجمارك في إطار قانوني يتماشى مع أهمية نشاطه، وحدود مهامه.

6. قائمة المراجع

- خالد عليان عليمان وعلي أحمد المشاقبة. (2009). إدارة التخليص الجمركي. عمان . الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.ص27
- محمد جاسم. (2013). التجارة الدولية. عمان–الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع. ص192ص193
- عبد الباسط وفا .(2000). النظم الجمركية. دار النهضة العربية.ص187.

- بومعزة حليمة. (2017). دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في ظل دعم ومرافقة الدولة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. العدد 18.ص94

- حليس عبد القادر. (2017). تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري. سطيف، جامعة سطيف، الجزائر. ص181

- مفتاح العيد. مسؤولية الوكيل المعتمد لدى الجمارك في القانون الجزائري. مجلة الحقيقة، الصفحات 116-133.ص122

- أنطوان قصاص. (2006). دور الجمارك اللبنانية في تسهيل التجارة وخدمة الاقتصاد. ورشة تسهيل التجارة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الأمم المتحدة،.

- القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979 المتضمن قانون الجمارك. (2018). القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979 المتضمن قانون الجمارك. الجزائر: دار بلقيس.ص08.

- بروتوكول تعديل الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية (كيوتو بتاريخ 18 مايو سنة 1973 (المحرر ببروكسيل يوم 26 يونيو سنة 1999 و المصادق عليه بتحفظ بالمرسوم الرئاسي رقم 447-2000 المؤرخ في 27 رمضـ. (2000).

- Andy Hyeans .(2013) .*La douane au coeur de la stratégie internationale des entreprises: Du contrôle au partenariat* .paris . Editions L'Harmattan.

- Décret présidentiel n 2000- 447 du 23 décembre 2000 portant ratification, avec réserve, du -protocole d'amendement à la convention international pour la simplification et l'harmonisation des régimes douaniers. Journal Officiel (7 janvier 2001).

- Gestion de la Mondialisation Commission Economique et Social pour L'Asia et la pacifique. (2003). : Quelques Questions Intersectorielles Facilitation du Commerce et des Transports. Nations Unies.

- http:// www.escwa.org . تم الاسترداد من http:// www.escwa.org .

- http://www.douane.gov.dz/spip.php?article284 . تم الاسترداد من- http://www.douane.gov.dz/.

- Ordonnance n 76-26 du 25 mars 1976 portant ratification de la convention international pour la simplification et l'harmonisation des régimes douaniers, ainsi que ses annexes E3, E4 et E5. --Journal Officiel (16 avril1976). revised-kyoto-convention-_-arabic-translation.pdf. 9-

- unctad. (2006). دليل تيسير التجارة -الجزء الثاني. تاريخ الاسترداد 20 02, 2020، من unctad.org: https://unctad.org/ar/docs/sdtetlb20052_ar.pdf

- unctad. (2006). دليل تيسير التجارة-الجزء الثاني. تاريخ الاسترداد 20 02, 2020، من unctad.org: https://unctad.org/ar/docs/sdtetlb20052_ar.pdf